

## وضعية التشغيل في الجزائر (2009-2019) وتأثير جائحة كورونا عليها

## Employment situation in Algeria (2009-2019) and the impact of Corona pandemic on it

وسيلة سعود<sup>1</sup><sup>1</sup> جامعة العقيد أكلبي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، [w.saoud@univ-bouira.dz](mailto:w.saoud@univ-bouira.dz)

تاريخ النشر: 2022/03/15

تاريخ القبول: 2022/03/15

تاريخ الاستلام: 2021/10/16

**ملخص:** هدفت الدراسة إلى التعرف على وضعية الشغل في الجزائر من خلال تحليل المعطيات الخاصة بمعدلات التشغيل والبطالة وقوة العمل للفترة 2009-2019، من أجل استخلاص الاتجاهات التي يسير عليها سوق العمل في الجزائر، ومدى نجاح مختلف السياسات المعتمدة في الرفع من مناصب العمل المستحدثة، إضافة إلى محاولة تحديد نوعية ومستوى التأثير الذي تركته جائحة كورونا عليه. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تسجيل تطور عام في حجم التشغيل، لا يزال معدلا بعيدا عن الاستفادة من اليد العاملة الضخمة المتوفرة. وفي نفس الوقت فإن آليات وبرامج التشغيل ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى أسعار المحروقات، باعتبار كافة مخططات التنمية تقوم بالدرجة الأولى على عائدات النفط، فتتأثر بأي انهيار في أسعارها. تأثر التشغيل أيضا بجائحة كورونا مما رفع من معدل البطالة سنة 2020 نتيجة لتوقيف النشاطات وسياسة الغلق، إضافة إلى أن آفاق التشغيل لا تزال غير واضحة، بسبب عدم حصر انعكاسات الجائحة على الوضع العام للاقتصاد.

**كلمات مفتاحية:** تشغيل، بطالة، قوة العمل، كورونا، كوفيد 19.

**تصنيفات JEL:** J2، J4، J7، E24.

**Abstract:** The study aimed to identify the employment situation in Algeria by analyzing data on employment rates, unemployment and labor force for the period 2009-2019, in order to derive the trends of the labor market in Algeria, and the extent of the success of various policies adopted in raising the number of jobs, in addition to attempting to determine the quality and level of impact that the Corona pandemic has had on it.

The study concluded that despite the general growth in volume of employment, it is still far from benefiting from the huge available manpower. At the same time, the mechanisms and programs of employment are closely related to oil prices, considering that all development plans are primarily based on oil revenues, so are affected by any collapse in these prices. Employment was also affected by the Corona pandemic, which increased the unemployment rate in 2020 as a result of the suspension of activities and the closure policy; in addition, the employment prospects are still not clearly defined because the repercussions of the pandemic on the general state of the economy have not yet been determined.

**Keywords:** Employment; Unemployment; Labour force; Corona; covid 19.

**Jel Classification Codes:** E24, J2, J4, J7.

## 1. مقدمة:

يعتبر التشغيل من المسائل جد الهامة التي تهتم بها الدول حيث تسعى إلى تحقيق أدنى معدل بطالة ممكن مع توفير مناصب العمل اللازمة، وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر على وضع وتعزيز الآليات التي تسمح بتشغيل اليد العاملة، وهو ما حاولت تجسيده في الواقع من خلال سلسلة من البرامج والهيئات التي كان الهدف الأساسي لها، دعم تشغيل الشباب وخلق مناصب العمل. ويُعدُّ تشغيل اليد العاملة من العناصر التي تتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على المدى القصير أو المتوسط، بمختلف الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد أو المجتمع، فإضافة إلى الصدمات الطاقوية وانخفاض أسعار الطاقة التي تنعكس سلباً على الدول ذات التبعية لها، يظهر جلياً تأثيرها بأزمة كوفيد-19 التي أصابت العالم مع بداية سنة 2020 ولا تزال مستمرة، والتي ألقت بظلالها على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما رافقها من عمليات الإغلاق وتوقيف النشاطات، ما كان له انعكاس كبير على مختلف الاقتصاديات، ومست بدرجة كبيرة اليد العاملة ومستويات التشغيل. وانطلاقاً مما سبق، تكمن إشكالية الدراسة فيما يلي: "ما هي وضعية التشغيل في الجزائر؟ وما هي التأثيرات المحتملة لجائحة كورونا عليها؟".

**فرضية الدراسة:** يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

✓ عرفت نسب التشغيل في الجزائر تطوراً إيجابياً ملحوظاً أين تم الوصول إلى خلق عدد كبير من مناصب العمل المختلفة، إلا أن جائحة كورونا كان لها تأثيراً سلبياً واضحاً عليها، تمثل في ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن انعكاسات هذه الأزمة. **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحليل وضعية التشغيل في الجزائر خلال فترة محددة تتراوح بين سنة 2009 وسنة 2019، مع توضيح تأثير جائحة كورونا على اليد العاملة، ومستويات العمل خلال سنة 2020، وما يُتوقع أن تكون عليه مع استمرار التأثيرات السلبية للجائحة.

**منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة في ذلك على المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل مجمل المعطيات والإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، والمنظمة الدولية للعمل، وبعض الهيئات الأخرى.

**الدراسات السابقة:** انطلاقاً من سياسة التراكمية التي تقوم عليها الدراسات، تم اعتماد عدد من الدراسات المشابهة لهذه الدراسة، كأساس للعمل، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

➤ **دراسة (حفوظة و غرداين، 2017)، بعنوان: آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)،** وقد هدفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح الآليات والبرامج التي اعتمدتها الجزائر من أجل معالجة موضوع التشغيل في الوصول إلى النتائج المرجوة، من خلال عرض وتقييم أهم الأجهزة المستحدثة في هذا الخصوص، وذلك إلى غاية سنة 2015. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من مساهمة هذه الآليات في تقليص معدلات البطالة في الجزائر، إلا أنها لا تزال مرتفعة إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للبطالة، إضافة إلى تسجيل معدلات عالية في صفوف الشباب، خصوصاً خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

➤ **دراسة (برباطي و مسيليني، 2018)، بعنوان: إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر،** جاءت هذه الدراسة من أجل تقديم رؤية تحليلية تقييمية لاستراتيجيات التشغيل المعتمدة للقضاء على البطالة منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2014، وقد توصلت إلى أن مشكلة التشغيل هي مشكلة متشابكة ومتداخلة الأبعاد، وأن حلها يستلزم النظرة المتكاملة وليست الجزئية، مع تعاون كافة الأطراف المعنية بذلك، والتنسيق بين مختلف القطاعات لتحقيق ذلك.

➤ دراسة (مهديد، 2018) بعنوان: تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)، هدف الباحث إلى تحديد واقع التشغيل في تلك الفترة، وكذا مساهمة أهم البرامج والأجهزة المعتمدة للتخفيف من البطالة، وتم التوصل إلى أن البطالة في الجزائر مرتبط بأسعار النفط لكون إيراداته هي الممول الأساسي لخزينة الدولة، أين تمكن الحكومة من إنشاء برامج تشغيل عديدة أثناء فترة الإنتعاش الاقتصادي، والتي ساهمت في امتصاص ولو جزئي لظاهرة البطالة، إلى أن كل أزمة مرتبطة بأسعار النفط وما يرتبط بها من إيرادات، ينعكس مباشرة على وضعية التشغيل وأداء هذه البرامج.

➤ دراسة (حطاب و الشريف، 2019) بعنوان: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). تقاربت هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في توجههما نحو تحليل واقع وأداء التشغيل والبطالة خلال نفس الفترة تقريبا، وقد اختلفا في طريقة تناول الموضوع، أين اعتمدت دراسة الباحثين على التحليل المباشر للإحصائيات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، والسكان المشتغلين، وتحليل معدلات البطالة، مع تقديم حلول مقترحة بناء على ذلك. وقد استنتج الباحثان وجود تذبذب وعدم توازن بين الطلب على العمل والعرض، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة مرت بها الجزائر، إضافة إلى وجود علاقة وطيدة بين حركية سوق الشغل وسوق النفط بها.

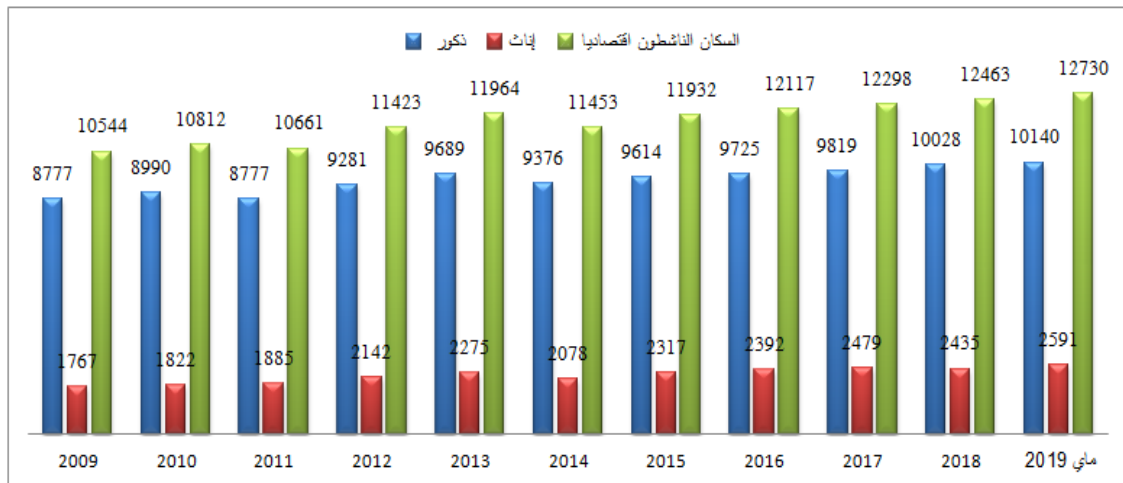
## 2. واقع تطور التشغيل في الجزائر :

يُمثل "التشغيل" كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو ذهني يشغل بها وقته في مقابل أجر، في حين أن "سياسة التشغيل" هي الأسلوب الذي يتبناه مجتمع ما بهدف توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها، وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات عامة أو خاصة، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، بما يتوافق مع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ونظرتيه للعمل (عجاس، 2016، صفحة 229).

### 2.1. تطور الناشطين اقتصاديا في الجزائر وتوزيعهم حسب الجنس للفترة 2009-2019 :

يُعرف "الناشطون اقتصاديا" بأنهم فئة السكان ممن هم في سن العمل، سواء كانوا يعملون (مشتغلين)، أو يبحثون عن العمل ويمتلكون القدرة والرغبة في العمل (البطالون)، ويشمل الناشطون اقتصاديا كل من الإناث والذكور الذين يمكنهم المساهمة في النشاط الإنتاجي. (جلال، 2017، صفحة 282). وفيما يلي تطور فئة الناشطين اقتصاديا في الجزائر:

الشكل 1: تطور حجم السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 (الوحدة ×1000)



المصدر: (ONS, mai 2019)

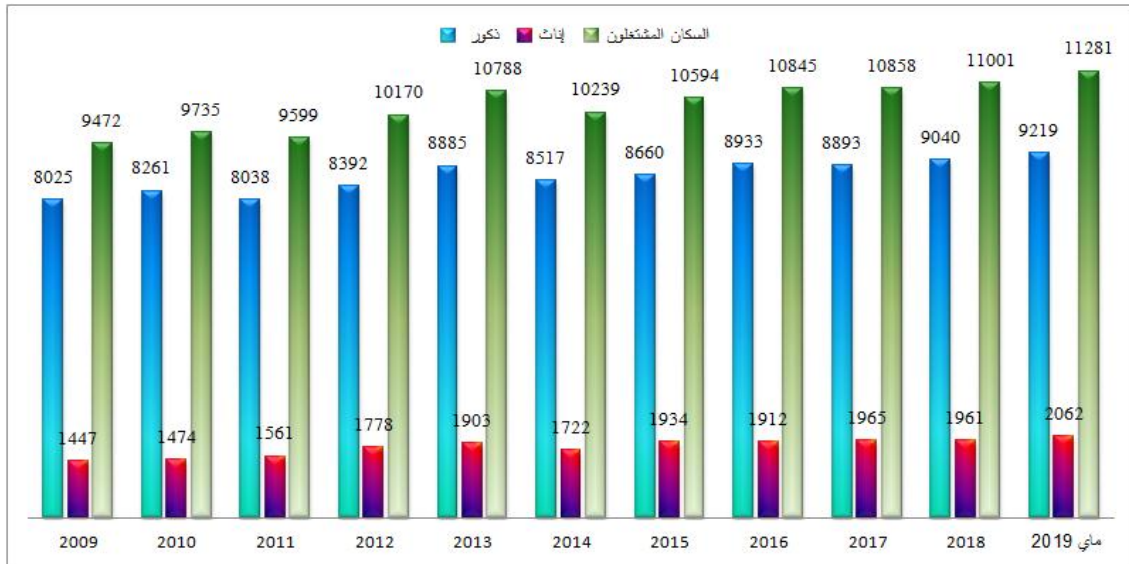
يظهر من خلال الشكل أن عدد السكان النشطين اقتصاديا قد عرف تطورا مستمرا منذ سنة 2009 إلى سنة 2019، حيث انتقل مما يزيد عن 10 ملايين و500 ألف شخص إلى أكثر من 12 مليون و730 ألف شخصا، بمعدل زيادة وصل إلى 20.73%، وبما أن النشطين اقتصاديا هم يحمل السكان فوق السن القانوني للعمل، سواء كانوا يعملون أو لا، فإن هذه الزيادة المعتبرة تعود إلى ارتفاع عدد السكان إجمالا خلال فترة الدراسة، إضافة إلى سيطرة فئة الشباب على المجتمع الجزائري، مما يجعلهم قوة عاملة كبيرة يمكن أن تقدم المساهمة الفعالة في الاقتصاد والمجتمع. ويلاحظ أنه طيلة فترة الدراسة شكّل الذكور أكبر نسبة من النشطين اقتصاديا في مقابل الإناث، بالرغم من زيادة معدل هذه الأخيرة، حيث مثّل الذكور سنة 2009 ما يقارب 83.2% من إجمالي النشطين اقتصاديا مقابل 16.8% للإناث، لتبلغ سنة 2019 نسبة 79.6% للذكور مقابل 20.4% للإناث، ويعود ذلك عموما إلى ارتفاع نسبة الإناث في المجتمع، خلال فترة زمنية معينة ما سمح بتطور عدد الناشطات اقتصاديا.

إلا أنه وفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات وآخر مسح قام به في ماي 2019 (ONS, mai 2019, pp. 12, 13)، فإن معدل النشاط لدى الذكور بلغ حدود 68.7% سنة 2009، لينخفض سنة 2011 إلى حدود 65.3%، ويعود للارتفاع مجددا حتى سنة 2013 أين بلغ أقصى معدل له خلال فترة الدراسة بما يقارب 69.5%، ثم يتراجع مجددا ويسجل استقرارا نسبيا في بقية الفترة عند حدود 66%، وفي مقابل ذلك كانت نسبة نشاط الإناث عكس ذلك حيث ارتفعت من 13.9% سنة 2009 إلى غاية وصولها سنة 2019 إلى حدود 17.3%، فيما يتراوح معدل النشاط بصفة عامة بين 40-42% من إجمالي السكان.

## 2.2. تطور معدل التشغيل في الجزائر لدى فئتي الذكور والإناث خلال الفترة 2009-2019 :

في حين تتأثر معدلات النشاط الاقتصادي عموما بالعوامل الديموغرافية التي تخص معدل النمو السكاني، والتركيب السكانية، فإن معدلات تشغيل هؤلاء الأشخاص ترتبط بعوامل أخرى اقتصادية تؤثر على حركية سوق العمل، وهو ما أسفر عن النتائج الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 2: تطور عدد المشتغلين في الجزائر خلال الفترة 2009-2019



المصدر: (ONS, mai 2019)

يشار إلى السكان المشتغلين بأهم الفئة من الأشخاص الذي يبلغون 15 سنة فأكثر، والذين يزاولون نشاطا على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي للمسح، سواء كانوا عمالا بأجر، بشكل دائم أو مؤقت، أو عمالا غير أجراء مثل المستخدمين وأصحاب المهن الحرة، أو معيلو الأسرة أو في الخدمة الوطنية (حطاب و الشريف، 2019، صفحة 129). ويعتبر قياس عدد المشتغلين من

المؤشرات المهمة لتقييم عملية التشغيل، حيث يشير إلى نسبة المشاركين في العملية الإنتاجية، فكلما كان هذه النسبة منخفضة كلما دل على ارتفاع نسبة الفئات غير المنتجة من إجمالي السكان، سواء كانوا في وضعية بطالة، أو أنهم خارج قوة العمل (جلال، 2017، صفحة 290).

ويظهر الشكل عموماً زيادة معتبرة بصفة مستمرة في عدد المشتغلين خلال فترة الدراسة، حيث انتقل العدد من 09 ملايين و472 ألف عامل سنة 2009 إلى ما يزيد عن 11 مليون و281 ألف عامل سنة 2019، وهو ما يعني زيادة في مناصب العمل التي ساهمت في امتصاص جزء من القوة العاملة في المجتمع، ويعود ذلك إلى اتخاذ الجزائر للعديد من المبادرات والسياسات منذ سنة 2008 تهدف إلى محاربة البطالة والعمل على تعزيز النمو، وقد ساعدها في ذلك الإيرادات الكبيرة المحققة من المحروقات في تلك الفترة.

حيث أنه، وفي إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الجزائر على عدة مراحل، ومنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في شكل مخطط خماسي ثاني 2010-2014، كان الهدف الأساسي منه هو توجيه هذه المخططات نحو محاربة البطالة، حيث عملت الحكومة من خلال العديد من الهيئات على لعب دور الوسيط في توفير مناصب الشغل، فترافقت الإجراءات الاقتصادية والسياسية والمالية في إطار الإنعاش، مع سياسات دعم خلق فرص العمل اللازمة لمواكبة التغيرات في سوق العمل، من بينها توفير المساعدة المشروطة بالمشاركة في برامج معينة تعزز الاندماج أو إعادة الاندماج في هذه السوق. (BOUALLI & BOUTALEB, 2016, p. 54).

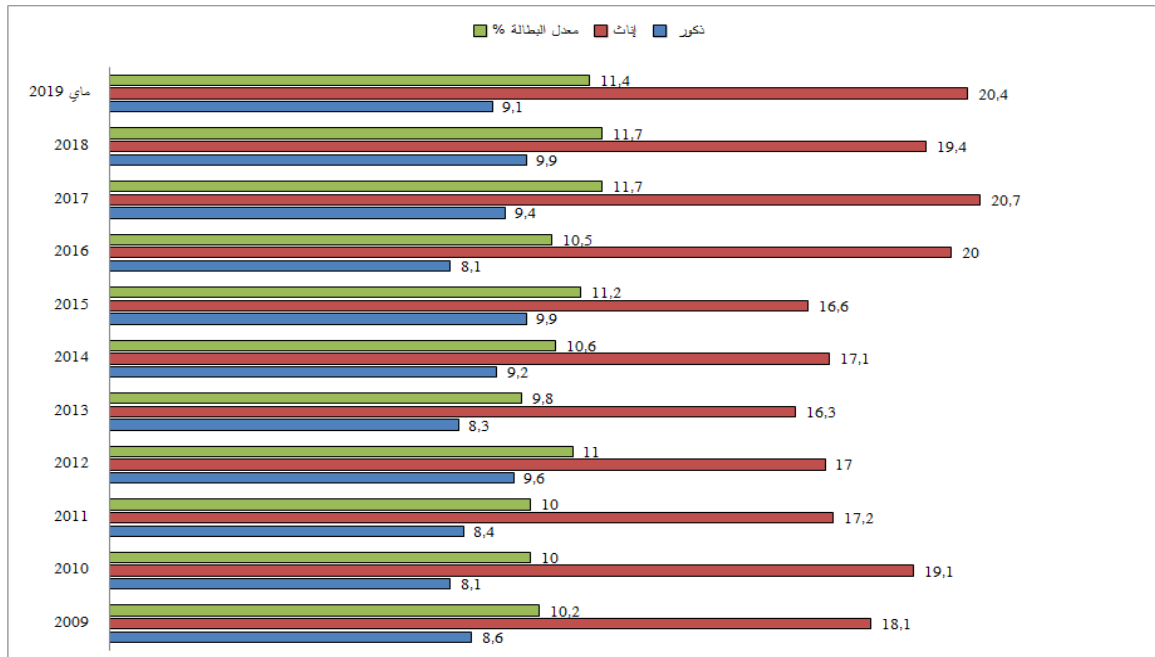
وفي هذا الإطار، تم تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج لتحسين التنمية البشرية، حيث خُصص المبلغ من أجل مرافقة الإدماج المهني للخريجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى دعم إنشاء المشاريع المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل (حفوظة و غرداين، 2017، صفحة 110).

كما يلاحظ أيضاً من خلال الشكل 2 أن عدد المشتغلين من الذكور يفوق عدد الإناث بأكثر من 03 أضعاف، بالرغم من أن معدل النمو في عدد المشتغلين الإناث أسرع من النمو في عدد المشتغلين الذكور، إلا أن الأرقام الموضحة في عملية المسح التي تخص التشغيل والمعدة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، تشير إلى أن هذه النتائج المتحصل عليها لا تعد كافية مقارنة بما تمتلكه الجزائر من قوة عاملة، حيث أن معدل التشغيل الإجمالي يتراوح في حدود 37% فقط، بما فيها ما يقارب 60% معدل تشغيل الذكور، وحوالي 13% فقط كمعدل تشغيل للإناث، وبالتالي يظهر أن البرامج المختلفة التي تم إطلاقها من قبل الدولة، سواء في شكل دعم مناصب العمل، أو خلق مناصب جديدة، لا تزال غير كافية لاستغلال أمثل للقوة العاملة بما فيها ذكورا وإناثا، وأن حجما هائلا من القدرات الذهنية والبدنية مهدرة، وموقفة ولا يتم استغلالها، بما يعني ضرورة التخطيط لبرامج فعالة تسمح بخلق مناصب نوعية تخلق الثروة، وليس مناصب وهمية.

### 2.3. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 :

معدلات التشغيل غير الكافية، يعني وجود قوة عمل غير مستغلة، وأفراد ناشطين اقتصاديا لا يتمكنون من الحصول على عمل، وبالتالي يعانون من البطالة، ويوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الجزائر:

الشكل 3: تطور معدلات البطالة وتوزيعها حسب الجنس في الجزائر للفترة 2009-2019



المصدر: (ONS, mai 2019)

يلاحظ من خلال الشكل أن المعدل العام للبطالة قد عرف تذبذبات خلال فترة الدراسة، حيث تراوح في حدود 10% إلى غاية سنة 2012 أين وصل إلى 11%، ثم تراجع إلى أقل من ذلك إلى 9.8% في السنة المالية أي سنة 2013، ثم ترتفع مجددا إلى غاية 2015 أين وصلت إلى 11.2%، ثم 10.5% سنة 2016، وابتداء من 2017 يلاحظ زيادة نسبة البطالة الإجمالية بأكثر من نقطة كاملة، وتشير هذه الأرقام إلى نقص فعالية البرامج والآليات المسطرة لدعم التشغيل وتوفير مناصب العمل، ويرجع ذلك كون الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بصفة كبيرة على عائدات المحروقات حتى يتم تخطيط الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وهو ما يجعله بصفة دائمة مرتبطا بأسعارها، وأي اختلال فيها سيعود بصفة سلبية على مستويات التشغيل، وهو ما أظهرته أزمة المحروقات في السنوات الأخيرة، والذي دفع بالحكومة إلى القيام بالعديد من التغييرات من بينها اتباع سياسة التقشف، وبالتالي تجميد عقود التشغيل، ومسابقات التوظيف، وتوقيف العديد من المشاريع. إضافة إلى ما سبق، لا يملك القطاع الخاص المؤهلات التي تسمح له بتوفير فرص عمل كافية، حيث يبقى دائما منحصرا في بعض القطاعات التي لا تحقق نموا كبيرا، ولا يحقق التنوع الاقتصادي المنشود، وبالتالي الرفع من حركية سوق العمل.

وقد تلى المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، مخطط خماسي آخر ثالث للفترة 2015-2019 كان الهدف الأساسي منه تحسين ظروف معيشة السكان، وتعزيز النمو الاقتصادي، مع تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، مع المواصلة في بذل الجهود الخاصة بمحاربة البطالة وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة، مع خلق مناصب شغل، ويلاحظ انخفاض مستوى التشغيل في بداية هذا المخطط، والذي كان ناتجا عن تجميد التوظيف في العديد من القطاعات بصفة مؤقتة تماشيا مع انخفاض أسعار المحروقات في نهاية 2014 (حفوطة و غرداين، 2017، صفحة 111). حيث منذ نهاية 2014 يلاحظ أن التشغيل في الجزائر قد عرفت تراجعا ملموسا في مقابل ارتفاع معدلات البطالة، وذلك بسبب التأثير المباشر لأزمة المحروقات واختيار أسعارها على برامج وسياسات التشغيل، إضافة إلى منعكسات الأزمة على أداء الاقتصاد، أين سُجل تراجع في إقبال المستثمرين على السوق الجزائرية، وتضاءل عملية التوظيف في القطاع العام والخاص، وانخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي كان ينتظر منها تشغيل عدد أكبر من اليد العاملة، إضافة إلى ما رافقه من تراجع الإيرادات من تأجيل للعديد من المشاريع التنموية الكبرى (مهديد، 2018، صفحة 1173).

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة المرتفعة تُسجل بين القوى العاملة من الإناث أكثر منه عند الذكور، حيث يتراوح معدل البطالة لهذا الأخير حدود 08-09% تقريبا خلال فترة الدراسة، وتتماشى مع تغير معدل البطالة العام، بينما تعرف البطالة في أوساط الإناث ارتفاعا كبيرا، انتقل من 18.1% سنة 2009 إلى 20.4% سنة 2019، مع تسجيل زيادة مطردة منذ سنة 2016، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بما يمكن لهذه القوى العاملة تقديمه من إضافة للاقتصاد، وقد يعود ذلك تفضيل الإناث العمل بنسبة كبيرة في القطاع العام والذي رافقه توقيف المسابقات بصفة مؤقتة، إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي لدى الإناث الذي رافق الزيادة الديمغرافية لهم، مما أدخلهم في الفئة القادرة والراغبة في العمل، مقابل عدم توفره، إضافة إلى ذلك، أنتجت سياسة التقشف المعتمدة من الدولة توقيف منح القروض، أو تحديدها، من قبل الهيئات المختصة، خصوصا بالنسبة لـ ANGEM، CNAC، باعتبارها تمنح قروضا مصغرة تسمح بإطلاق مشاريع خاصة، والتي لقت راجا كبيرا في الوسط النسوي، وبالتالي تراجع عملية التشغيل عند تقييد منح القروض.

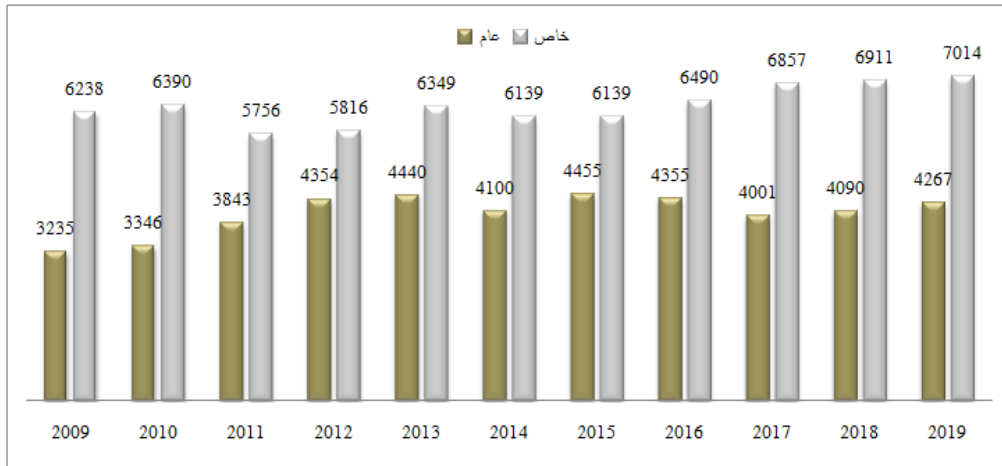
### 3. توزيع المشتغلين في الجزائر حسب الطابع القانوني للقطاع ونوع قطاع النشاط :

تنوزع اليد العاملة في الجزائر على عدة مؤسسات تختلف طبيعتها ونشاطها من واحدة لأخرى، إلا أنها في مجملها تتمحور حول ما تقدمه من منتجات اقتصادية أو اجتماعية وإدارية، وتكون إما تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص.

### 3.1. تطور حجم المشتغلين في الجزائر حسب الطابع القانوني للجهة الموظفة :

تنتمي كل المؤسسات التي تنشط في الجزائر، إلى مؤسسات القطاع العام والتي يقصد بها المؤسسات التابعة للحكومة، ومؤسسات القطاع الخاص الذي يمتلكها شخص معين أو مجموعة من الأشخاص لحسابهم الخاص وفقا لما يتيح لهم القانون بذلك، وبالتالي يظهر توزيع المشتغلين في الجزائر وفقا لهذا الأساس كما يلي:

الشكل 4: تطور حجم العمالة في الجزائر عبر القطاع العام والخاص في الفترة 2009-2019



المصدر: (ONS, mai 2019)

ينتمي العاملون في الجزائر، مهما كان نشاطهم، إلى القطاع العام والحكومي التابع للدولة، أو إلى القطاع الخاص، ويوضح الشكل السابق أن القطاع العام عرف تزايدا في حجم اليد العاملة من 03 ملايين و235 ألف عامل سنة 2009 إلى 04 ملايين و267 ألف عامل سنة 2019، أي بمعدل زيادة قُدِّر بـ 31.90%، بالرغم من تسجيل تذبذبات سنوية بين الارتفاع والانخفاض في عدد العمال، أما العاملون في القطاع الخاص فقد ارتفع عددهم من 06 ملايين و238 ألف عامل سنة 2009 إلى أكثر من 07 ملايين عامل سنة 2019 أي بمعدل زيادة قُدِّر بـ 12.44%.

وقد ارتفعت مساهمة القطاع العام في التشغيل خلال فترة الدراسة من 34.15% سنة 2009 إلى 37.82% سنة 2019، مع تسجيل سنوات بلغت فيها نسبة التشغيل في القطاع العام أكثر من 40% من 2011 إلى 2016. وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل من 65.85% سنة 2009 إلى 62.18% سنة 2019، لكن تظل نسبة التشغيل في القطاع الخاص أكبر نسبة على المستوى الوطني خلال السنوات الأخيرة.

وبذلك تُسجّل الجزائر معدل تشغيل في القطاع العام أكبر مما يتم تسجيله في الدول المتقدمة بمتوسط 11% (حفظه و غرداين، 2017، صفحة 119)، ويُفسر ذلك في الميول المجتمعية في الجزائر نحو العمل لدى القطاع العمومي، خصوصا لدى الفئة النسوية في قطاعات التعليم، والصحة والقضاء والإدارة وغيرها، وذلك بسبب التفكير السائد بموثوقية العمل بالقطاع العام من حيث الأمن والاستقرار الوظيفي، فهي تُوفّر ظروف تقاعدية وحماية اجتماعية، في مقابل خطر الطرد أو الإفلاس أو التسريح الذي قد يرافق الأزمات الاقتصادية في القطاع الخاص، إضافة إلى استغلال بعض أرباب العمل للموظفين.

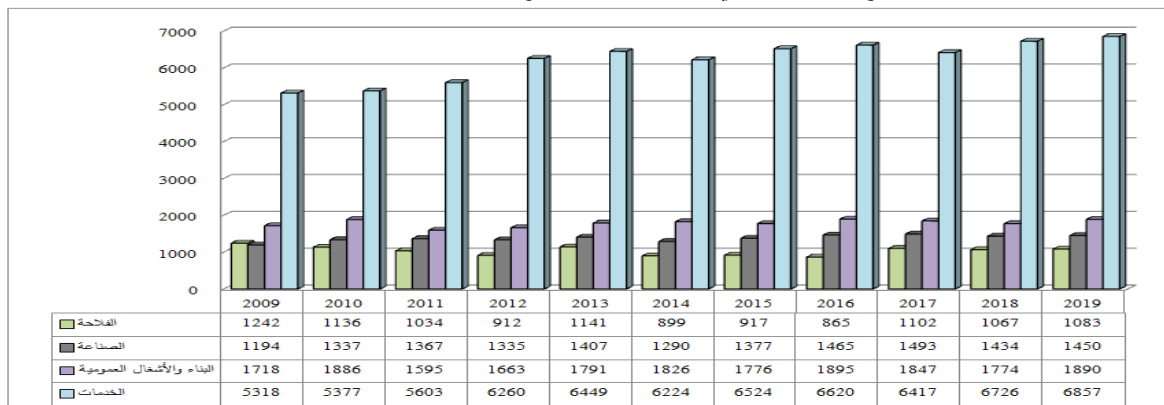
لكن الاستمرار في التحوّل نحو اقتصاد السوق، مع خصوصية الشباب المتخرج في السنوات الأخيرة، وميلهم نحو العمل عند الخواص، مع منحهم الحرية في تغيير العمل، حيث أن أغلب عقود التشغيل في القطاع الخاص تكون مفتوحة أو محددة المدة على خلاف القطاع العام الذي يكون العمل فيه في أغلب الأحيان دائما (جلال، 2017، صفحة 291). إضافة إلى ملاحظة توجّه جزء مهم من الشباب نحو إطلاق المشاريع الخاصة، وذلك مع ارتفاع الحس المقاوِلي لديهم، والرغبة في التوسع، والطموح الذي قد يكبحه العمل في القطاعات العامة، مقابل توفر الفرصة للإبداع وإطلاق الأفكار الجديدة في القطاع الخاص، حتى لو كان ذلك بنسبة بسيطة، كل هذا جعل من نسب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل أكبر منه في القطاع العام، كما كان في السنوات التي سبقت عملية الخصخصة.

إلا أن ذلك لا يعني أن القطاع الخاص ذو تشغيل تام لليد العاملة، وإنما لا يزال هناك العديد من فرص العمل التي يمكن أن يُوفّرها هذا القطاع في مقابل التحفيز التي يحصل عليها، كالإعفاء من الضرائب، والتكفّل بمصاريف التأمين والحماية الاجتماعية، وتحمل الدولة لنفقات وأجور العمال في إطار عقود ما قبل التشغيل (حطاب و الشريف، 2019، صفحة 132)، فتُعَدُّ المناصب التي يوفرها القطاع الخاص مؤقتة، وغير كافية، وغير مستقرة، وغير مجزية مثلما توفر وظائف القطاع العام، خصوصا الوظيفة العمومية (MILIANI, 2020, p. 252).

### 3. 2. تطور عدد المشتغلين في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2009-2019 :

تتعدد القطاعات يضمها الاقتصاد الجزائري والتي تُشغّل نسبة معتبرة من اليد العاملة، مع اختلاف واضح في نسبة التشغيل في كل منها والتي تظهر في الشكل التالي:

الشكل 5: توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2009-2019



المصدر: (ONS, mai 2019)

وفقا للشكل السابق، سجّل عدد العمال عبر مجموع القطاعات الاقتصادية زيادة موجبة انتقل فيها من حوالي 09 ملايين و472 ألف عامل سنة 2009 إلى 11 مليون و280 ألف عامل، أي بزيادة بأكثر من 01 مليون و800 ألف عامل، ما يقابل 19% كمعدل نمو.

كما تُوضح المعطيات الظاهرة في الشكل، سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات من حيث عدد العاملين به، حيث شكّل طيلة فترة الدراسة أكبر نسبة مساهمة في التشغيل تراوحت بين 55-60%، بينما يساهم البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح بين 15-20%، وقطاع الصناعة بنسبة 10-15%، في حين يلاحظ أن قطاع الفلاحة عرف تراجعاً واضحاً في نسبة مساهمته في التشغيل حيث لا يصل عادة حتى إلى نسبة 10% من مجموع اليد العاملة، وبالرغم من بعض الاختلافات المسجلة في عدد العمال في كل قطاع بين الانخفاض والارتفاع من سنة إلى أخرى، إلى أن هذه النسب هي التي كانت مسجلة طيلة السنوات الأخيرة بصورة مستقرة نسبياً. وترجع هذه الأرقام إلى تفضيل العديد من الأشخاص العمل في القطاع الخدمي، كالتجارة، النقل، والاتصالات، حيث أظهرت العديد من الدراسات التي تخصّص على سبيل المثال طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أن أكبر عدد من هذه المؤسسات يتم إنشائها ضمن قطاع الخدمات، والعدد الكبير لها قد ساعد على امتصاص جزء هام من الطبقة العاملة في الجزائر، إضافة إلى أن القطاع الخدمي يعد الرابط الانتاجي الأممي والخلفي لباقي القطاعات، كما أنه داعم لعملية التنمية عبر قنوات البنية التحتية، كما يشهد نمواً كبيراً إذا ما قورن بباقي القطاعات (حطاب و الشريف، 2019، صفحة 131).

بينما يرتبط قطاع البناء والأشغال العمومية بالبرامج والورشات المفتوحة للقيام بمختلف المشاريع التنموية المسطرة، خصوصاً مع إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، استمراراً لبرامج الانعاش الاقتصادي السابقة، والذي يُعدّ من أكبر البرامج التي خصصته الجزائر من حيث الغلاف المالي لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي استهدف استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، مع إطلاق مشاريع جديدة (برباطي و مسليتي، 2018، صفحة 154، 155). وما رافق ذلك من ورش مفتوحة استقطبت يد عاملة كبيرة في هذا المجال، وهو نفس الأمر بالنسبة للقطاع الخاص، والذي عادة ما يرتبط عملهم بهذه البرامج، بالشراكة مع القطاع العام، أو من خلال المناقصات والعمل بصورة مستقلة، وبالتالي فإن الورش المفتوحة لإنجاز المشاريع التنموية كانت ذات يد عاملة مكثفة، أدت إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في التشغيل.

أما القطاع الصناعي فيعرف استقراراً نسبياً في عدد العاملين، حيث أن التغيّر في عدد العمال لم يكون كبيراً، وحافظ القطاع على نفس النسبة تقريباً من حيث مساهمته في إجمالي المشتغلين عبر مجموع القطاعات، ويشير ذلك إلى أن القطاع الصناعي لا يعرف حركة حقيقية، ولا نمواً كبيراً في عدد المؤسسات أو في النشاط عموماً، حيث أن أي زيادة في معدل نمو قطاع ما سيؤدي حتماً إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وفي المقابل زيادة عدد المشتغلين في القطاع، وهو ما لا يلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الشكل السابق بالرغم من الاستراتيجيات المسطرة من قبل الدولة للاهتمام بالقطاع الصناعي سعياً منها إلى بناء اقتصاد متكامل، حيث يظهر انتقال عدد العمال في الصناعة مما يقارب 01 مليون و194 ألف عامل سنة 2009 ليبلغ سنة 2013 أكثر من 01 مليون و400 ألف عامل، لينخفض مجدداً إلى سنة 2014 إلى 01 مليون و377 ألف عامل، ويستمر في الانخفاض والارتفاع في السنوات التالية لكن بمعدلات بسيطة، ليصل أخيراً في ماي 2019 إلى 01 مليون و450 ألف عامل، أي بزيادة قُدّرت بـ 21.45% مقارنة بسنة 2009، وبنسبة مساهمة بـ 12.85% في 2019، بعد أن كانت 12.60% سنة 2009.

في حين يظلّ القطاع الفلاحي متأخراً من حيث مساهمته في تشغيل الأفراد، مع تسجيل معدل تراجع سنوي في العديد من سنوات الدراسة، مع تسجيل بعض معدلات النمو البسيطة أحياناً، ما عدا بين سنتي 2012 و2013 أين شهد القطاع نمواً في معدل التشغيل وصل إلى حدود 25.11%، وقد كان ذلك بعد تراجع كبير في السنة التي سبقتها بـ 11.80%، كما سجّل معدل نمو آخر

معتبر في اليد العاملة في قطاع الفلاحة بـ 27.40% بين سنتي 2016 و 2017، ليعود للانخفاض مجددا. هذه المعطيات أثرت على المساهمة الإجمالية لقطاع الفلاحة في التشغيل حيث انخفضت هذه النسبة من 13.11% في سبتمبر 2009 إلى 09.60% في ماي 2019، ويعود ذلك إلى تراجع نمو القطاع، بسبب نقص المؤسسات العاملة في هذا المجال، وتجنّب الشباب التوجّه نحوه لما فيه من جهود، إضافة إلى نسبة المخاطرة العالية التي يراها الشباب فيه، حيث يعتبرونه قطاعا مرهقا وغير مريح على المدى القصير على الأقل، فيقتصر العمل فيه عادة على أصحاب الأراضي والمحاصيل وعائلاتهم، مع الاستعانة بالعمال الموسميين والمؤقتين وحتى اليوميين، للمشاركة في القيام بمختلف الأعمال الخاصة بالفلاحة، مما لا يتيح ضمان استقرار عمل واضح، وهو ما لا يتماشى مع السياسة المسطرة في محاولة تنويع الاقتصاد الوطني من أجل الخروج عن التبعية لقطاع المحروقات، ولا يمارس بذلك القطاع الفلاحي دورا كبيرا ومحوريا في الاقتصاد، لا من حيث حجم الصادرات ولا من حيث القيمة المضافة، ولا في التشغيل، وبالتالي تظهر ضرورة تعزيز كل من قطاعي الفلاحة والصناعة لتحقيق النمو الخاص بهما، وزيادة مساهمتهما في الاقتصاد.

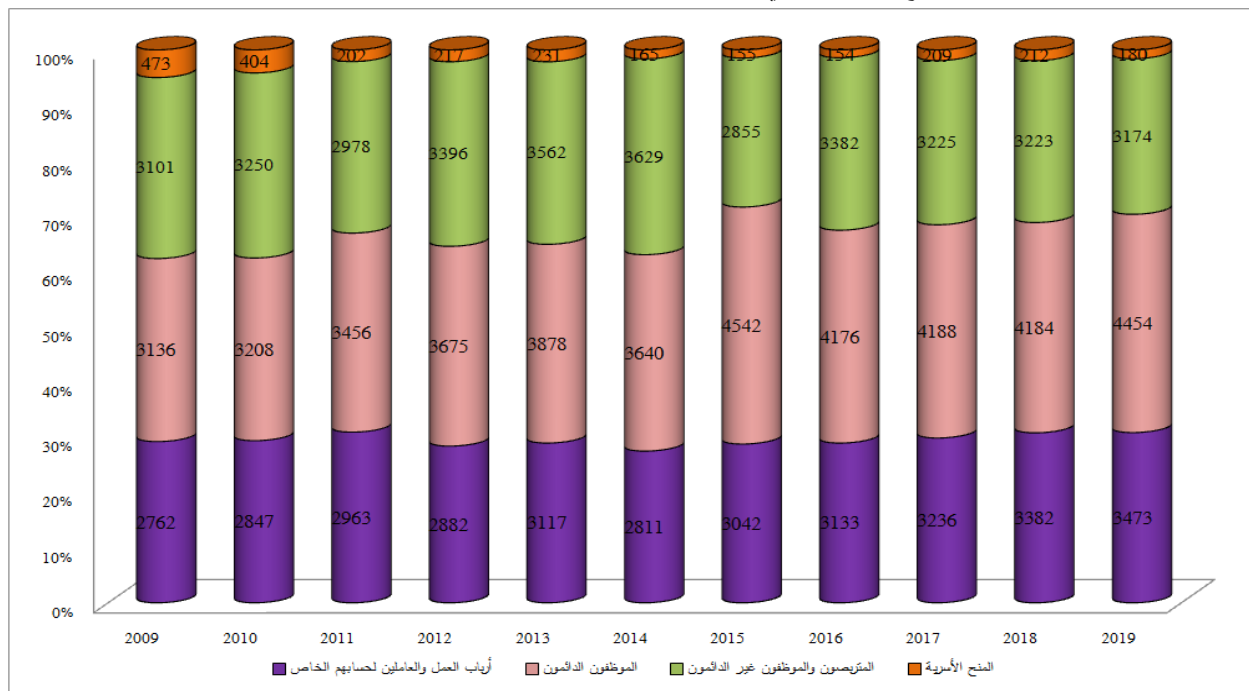
#### 4. المشتغلين في الجزائر تبعا لطبيعة العمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية :

يختلف طبيعة العمل الذي يشغله الأفراد في الجزائر، وذلك تبعا لمؤهلاتهم وخبراتهم، وكذا ما هو متاح في سوق العمل، وما تقدمه آليات وبرامج التشغيل التي وُضعت لغرض تطوير معدلات التشغيل، وبالتالي فإن العامل عادة ما يكون مستقلا، أي ذو عمر حر، أو تابعا للمؤسسة ما تربطه بها عقد عمل واضح ومحدد المدة، بصفة دائمة أو مؤقتة ومتجددة. ويعتبر كل عامل ذو حق في الاستفادة من حقوقه المادية والمعنوية الناتجة عن الانخراط في نظام الضمان والحماية الاجتماعية.

#### 4. 1. توزيع المشتغلين في الجزائر حسب طبيعة العمل :

تختلف المناصب في الجزائر باختلاف ما يُؤقّره السوق وما تُقدّمه مختلف آليات التشغيل، ويظهر الشكل التالي توزيع المشتغلين حسب طبيعة عملهم:

الشكل 6: توزيع المشتغلين في الجزائر حسب طبيعة التشغيل خلال الفترة 2009-2019



المصدر: (ONS, mai 2019)

يُعبّر توزيع المشتغلين عبر نوع وتصنيف العمل الذي يقومون به، عن أهمية الوظائف والمهن التي يُؤدّيها العاملون في مجتمع ما، وتشير المعطيات الموضحة في الشكل أنه خلال فترة الدراسة عرف كل من الموظفين الأجراء الدائمين، والعاملين لحسابهم الخاص، زيادة معتبرة، بالرغم من بعض حالات التراجع التي سُجّلت خلال سنوات متباعدة، حيث انتقل عدد الموظفين الدائمين من 03 ملايين و136 ألف موظفا سنة 2009 بنسبة مساهمة تراوحت في حدود 33.11% من إجمالي المشتغلين، إلى 04 ملايين و454 ألف موظفا سنة 2019، بما يعادل 39.48% من إجمالي المشتغلين، أي بنسبة نمو وصلت إلى 42.38% خلال حوالي 10 سنوات. أما العاملون لحسابهم الخاص فقد وصل عددهم سنة 2019 إلى 03 مليون و473 ألف عامة بعد أن كان يقدر سنة 2009 بـ 02 مليون و762 ألف عامل، أي بنسبة نمو 25.85%، ما يقابل زيادة بـ 711 ألف عامل خلال نفس الفترة السابقة، وقد ارتفعت نسبة مساهمة العمل للحساب الشخصي من إجمالي عدد المشتغلين، من 29.16% سنة 2009 إلى 30.79% سنة 2019. ويعود ذلك إلى مختلف مسابقات التوظيف التي أطلقتها الدولة للتشغيل في العديد من القطاعات خصوصا منها التعليم والصحة، وما رافق ذلك من التحاق العديد من الأفراد بمناصب عمل دائمة، وفي نفس الوقت، ازداد عدد الأفراد العاملين لحسابهم الخاص نتيجة لإطلاق الحكومة العديد من الهيئات المكلفة بدعم تشغيل الشباب من خلال إطلاق المشاريع المقاولاتية بمختلف أحجامها، سواء كان صغيرة أو متوسطة، أو مصغرة، هي ذات الانتشار الواسع في الجزائر، وهو ما دعم من توجه الأفراد نحوها، من خلال الاستفادة من دعم وتوجيه الهيئات التي وضعت لأجل ذلك مثل ANSEJ، ANGEM، CNAC، ANDI، وهي أهم الآليات التي اعتمدتها الدولة في زيادة الحركية الاقتصادية محاولة منها لخلق نمو اقتصادي، وقيمة مضافة للاقتصاد، إضافة إلى امتصاص المزيد من اليد العاملة.

في حين أن الموظفين المؤقتين، وعادة هم العمال الذين يشتغلون وفقا لعقود عمل مؤقتة أو لفترة محددة، فيمثلون نسبة معتبرة من إجمالي اليد العاملة المشتغلة في الجزائر، حيث بلغت مساهمتهم نسبة 32.74% سنة 2009، لتبلغ أقصاها سنة 2014 بنسبة 35.42%، لتعود للانخفاض مجددا بعد ذلك لتصل سنة 2019 إلى حدود 28.14% ما يقابل 03 ملايين و174 ألف عامل مؤقت. وكانت هذه الأرقام نتيجة لإطلاق الحزمة الثالثة من برامج تشغيل الشباب وإدماجهم بداية من سنة 2008 لتستمر في التطور إلى غاية سنة 2014، والمتمثلة في نظام مساعدة الاندماج المهني DAIP، والذي يضم 03 أنواع من العقود ذات الفترة المحددة، حيث عقود (CID) عقود إدماج الخريجين، وتخصّ هذه الصيغة خريجي التعليم العالي، وعقود (CIP) عقود الاندماج المهني والتي تخصّ الشباب ممن لم يكملوا تعليمهم الجامعي، والصيغة الثالثة تتمثل في عقود تدريب إعادة الإدماج (CFI) والمخصصة للعاطلين عن العمل دون تدريب أو مؤهل (BOUALLI & BOUTALEB, 2016, GHOUATI, 2019, pp. 37, 38). (p. 55)

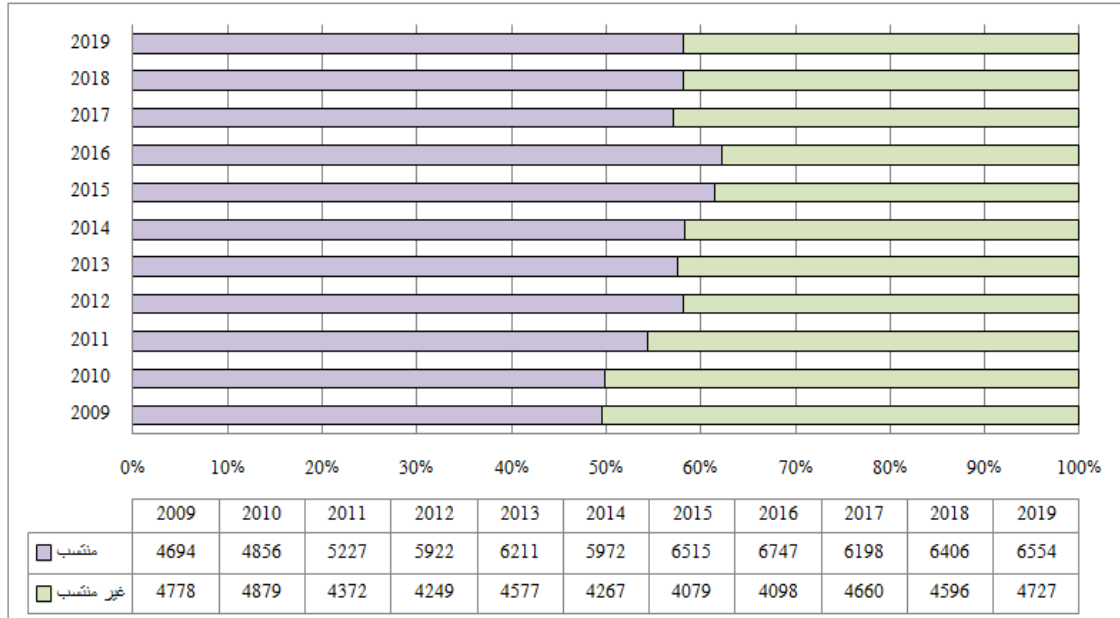
وقد عادت الأرقام للتراجع بصفة عامة ابتداء من سنة 2014 وذلك نتيجة لصدمة البترول في نفس السنة أين تراجعت المداخيل من المحروقات، ما أثر على المشاريع والبرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر، ومن بينها إيقاف منح العقود الجديدة في إطار إعادة الإدماج، وتم المحافظة فقط على العقود السارية، مع تجديد العقود الخاصة بالقطاع الاقتصادي والقطاع العام، بينما لم يعاد تجديد العديد من العقود في القطاع الخاص، نظرا للتكلفة التي تتكبدها الدولة في المساهمة في دفع أجور العمال، وتخفيض نسبة الضرائب.

أما المناصب المتعلقة بالمساعدة الأسرية، فتعتبر الأقل مساهمة في تشغيل اليد العاملة، مع تسجيل انخفاض متواصل لها منذ 2009 أين بلغ عدد المساعدين الأسريين حدود 473 ألف عامل، بمساهمة في حدود 05% من إجمالي التشغيل، لتصل إلى 180 ألف مساعد أسري سنة 2019 بنسبة مساهمة مقدرة بـ 01.60%، حيث لا يلقى هذا النوع من العمل رواجاً كبيراً في الجزائر.

#### 4.2. تطور معدل الانتساب إلى الضمان الاجتماعي للمشتغلين في الجزائر:

يُعدُّ توفير الحماية الاجتماعية من شروط العمل ومن حقوق العامل، حيث يُمكنه ذلك من التعويضات في حالات المرض والحالات المشابهة، مع الحفاظ على جزء من حقوقه المادية. وفيما يلي تطوُّر معدل الانتساب إلى الضمان الاجتماعي للمشتغلين في الجزائر:

الشكل 7: تطور حجم الانتساب إلى الحماية الاجتماعية خلال الفترة 2009-2019



المصدر: (ONS, mai 2019)

بالرغم من أن الانتساب إلى هيئات الحماية الاجتماعية بأنواعها يعتبر أمراً ضرورياً بالنسبة للعامل، فإن المعطيات الموضحة في الشكل، تشير إلى أنه خلال سنتي 2009 و2010 كان نصف عدد العمال غير منتسبين إلى الضمان الاجتماعي، وأنه ابتداءً من سنة 2011 تم تسجيل ارتفاع في معدلات الانتساب إلى مصالح الحماية الاجتماعية بتسجيل نسبة 54.4%، لتليها بعد ذلك زيادات أخرى في الانتماء إلى الضمان الاجتماعي بصفة عامة، وصلت إلى حدود 62.2% من مجموع المشتغلين سنة 2016، لتتخفض مجدداً لتصل سنة 2019 إلى معدل 58.1%.

ويُفسّر عدم الانتساب لنظام الحماية الاجتماعية إلى اتساع نطاق العمل غير الرسمي في مقابل مناصب العمل المهيكلة ضمن المؤسسات العامة والخاصة (MILIANI, 2020, p. 253)، حيث يظهر جلياً أن أكثر من 40% من العمال غير مؤمنين اجتماعياً، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بحجم اليد العاملة، وذلك بالرغم من ارتفاع معدل الانتساب منذ سنة 2010 تحديداً، ويعود ذلك إلى برامج وآليات التشغيل التي اعتمدتها الجزائر، سواء من خلال إطلاق المشاريع الخاصة عبر مختلف الهيئات الرسمية التي وُضعت لهذا الغرض، أو عبر عقود ما قبل التشغيل التي أطلقتها الدولة لزيادة معدلات تشغيل الشباب، خصوصاً حملة الشهادات، وفي هذا الإطار أصبح التصريح بالعمال، وتأمينهم عبر مختلف هياكل الضمان الاجتماعي سواء للأجراء أو غير الأجراء، أمراً ضرورياً وشرطاً من شروط التوظيف على مستوى القطاع العام، وشرطاً للاستفادة من التحفيزات المالية والمزايا الضريبية التي منحتها الدولة للقطاع الخاص دعماً لتشغيل الشباب في إطار هذه العقود، وهو ما زاد من معدلات الانتساب إلى مصالح الحماية الاجتماعية.

## 5. تأثير جائحة كورونا على التشغيل في الجزائر سنة 2020 وآفاق التشغيل لسنة 2021 :

إضافة إلى حالة انهيار أسعار النفط الذي أثر على المخططات الخماسية الموضوعة سابقا، عرف الاقتصاد الجزائري حالة ركود كبيرة خلال سنة 2019 بسبب الحراك الشعبي والذي زاد من ضبابية وضعية الاقتصاد، ونسبة المخاطرة في بيئة الأعمال الجزائرية، مما انعكس على حجم الاستثمار والنشاط الاقتصادي الذي عرف عموما تراجعاً أو ركوداً واضحاً، زيادة إلى هبوط آخر في سعر النفط إلى ما دون 25 دولار في 18 مارس 2020، الذي انعكس على حجم الإيرادات المحققة من المحروقات (سيد أعمر و بللعم، 2020، صفحة 143). وقد تزامن بدوره بإعلان أولى حالات الكوفيد-19 المسجلة في الجزائر، وانتشار جائحة كورونا وإعلانها وباء عالمياً خطيراً يهدّد صحة وحياة البشر، والذي دفع إلى فرض العديد من الإجراءات التي حدّت من حركية الأفراد، ووصلت إلى غاية الإغلاق التام، والحجر المنزلي، وإيقاف كافة الأنشطة، وتغيّر نمط العمل.

ومع توقّف النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم، إضافة إلى توقيف حركة النقل والشحن الجوي، انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، وفقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة، ما أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى حالة ركود تام بسبب تقلص النشاط التجاري سواء على المستوى الدولي بحظر السفر وتراجع الحركة التجارية مع دول ذات علاقات تجارية مهمة مع الجزائر مثل تركيا والصين، أو على المستوى الداخلي أين تم إصدار أمر بإغلاق عدد كبير من الأنشطة اليومية (كرامة، رحال، و خبيزة، 2020، الصفحات 324-326)، وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية المتخذة لمحاربة الفيروس المنتشر، وعلى رأسها سياسات التباعد الاجتماعي، والحجر المنزلي للمصابين، ثم الحجر التام.

وبناء على ذلك قامت الجزائر بوضع ما لا يقل عن نصف عدد العمال من موظفي المؤسسات والإدارات العامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، إضافة إلى تشجيع اعتماد العمل عن بعد في كل القطاعات التي يتاح فيها ذلك، مع دعوة القطاع الخاص إلى اتباع كافة الإجراءات الخاصة بالوقاية من خلال اجراءات التباعد الاجتماعي والعمل عن بعد. وإضافة إلى ذلك تم تقييد نشاط نقل الأشخاص بكافة أنواع وسائل النقل، غلق المطاعم والمقاهي وكل محلات بيع المشروبات والأكل بكل أنواعها، غلق فضاءات الترفيه والتسلية، وتعليق ممارسة الأنشطة التجارية باستثناء الأنشطة الحيوية التي تتعلق بتموين السكان بالمواد الأساسية من أكل وشرب، و مواد نظافة، و مواد صيدلانية (سيد أعمر و بللعم، 2020، صفحة 151، 152).

هذا التوقيف للأنشطة الاقتصادية وغلق العديد من القطاعات الأخرى، كان له تأثيراً مباشراً على التشغيل والعمل في الجزائر سواء من ناحية عدد مناصب العمل والمشتغلين، أو من ناحية ساعات العمل الفعلية، حيث أن سياسة الحجر والإغلاق أدت إلى انخفاض كبير في مصادر دخل العديد من المؤسسات والناشطين اقتصادياً (BENSALEM, 2021, p. 348)، وقد مست بالخصوص قطاع الخدمات بالدرجة الأولى مثل النقل، الإطعام والإعاشة، وتجارة التجزئة وغيرهم، إضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي شهد أيضاً تراجعاً كبيراً بسبب نقص عدد العمال، وعدم قدرتهم على الالتحاق بمناصب عملهم بسبب غياب النقل، وتطبيق سياسات التباعد الاجتماعي، مع استحالة القيام بالعديد من الأعمال في هذا الخصوص عن بعد، بينما تأثر قطاع الصناعة على مستوى سلاسل التوريد التي عرفت اضطرابات كبيرة.

ونتيجة لذلك يتوقع أن تكون المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي المؤسسات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، فبسبب خصوصياتها المالية المحدودة، قد تجد نفسها محبزة على التخلي عن عدد من العمال للنهوض من هذه الأزمة، حيث أنها لا تتمكن من دفع أجور العمال بسبب توقفها عن النشاط لمدة أشهر عديدة، أي التأثير سلباً على نشاط هذه المؤسسات والتي تكبدت خسائر مادية كبيرة تحدّ من استمرارها اقتصادياً (بن عديدة، 2020، صفحة 158)، فهي تقوم على هوامش أمان ضعيفة، فتضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت مشاكل مالية.

هذا التوقيف الكامل خلال الجائحة للعديد من القطاعات، وخصوصا الخدمات الذي يعتبر أكثر القطاعات تأثراً بالوباء، وفي نفس الوقت يُشغّل عددا كبيرا من اليد العاملة، سواء بشكل منظم أو أصحاب العمل اليومي، سيؤدي إلى تسريح عدد معتبر من العمال، خصوصا إذا وصلت حالة المؤسسات إلى الإفلاس وتوقيف النشاط لكونها لا تتحمل تكاليف الخسائر نظرا لمحدودية مداخيلها (بن عديدة، 2020، صفحة 159). أما من ناحية القطاع العام فإن تقليص الحكومة لميزانية التجهيز سينعكس على مستويات استثمار الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية، ما قد يؤرّم من مشكل البطالة. إضافة إلى معدلات البطالة في القطاع غير الرسمي والذي واجه أيضا صعوبات في النشاط أثناء الجائحة بسبب سياسة الإغلاق، والذي ينعكس على معدلات البطالة الإجمالية، كون القطاع غير الرسمي يساهم بما يقارب 43% من حجم التشغيل الكلي (بولعراس، 2020، صفحة 170)، وبناء على ذلك توقع المختصون أن يزيد معدل البطالة في الجزائر عن 15% بسبب الوباء. ويوضح الجدول تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالتشغيل بين 2019 و2020:

الجدول 1: بعض مؤشرات التشغيل في الجزائر لسنتي 2019 و2020

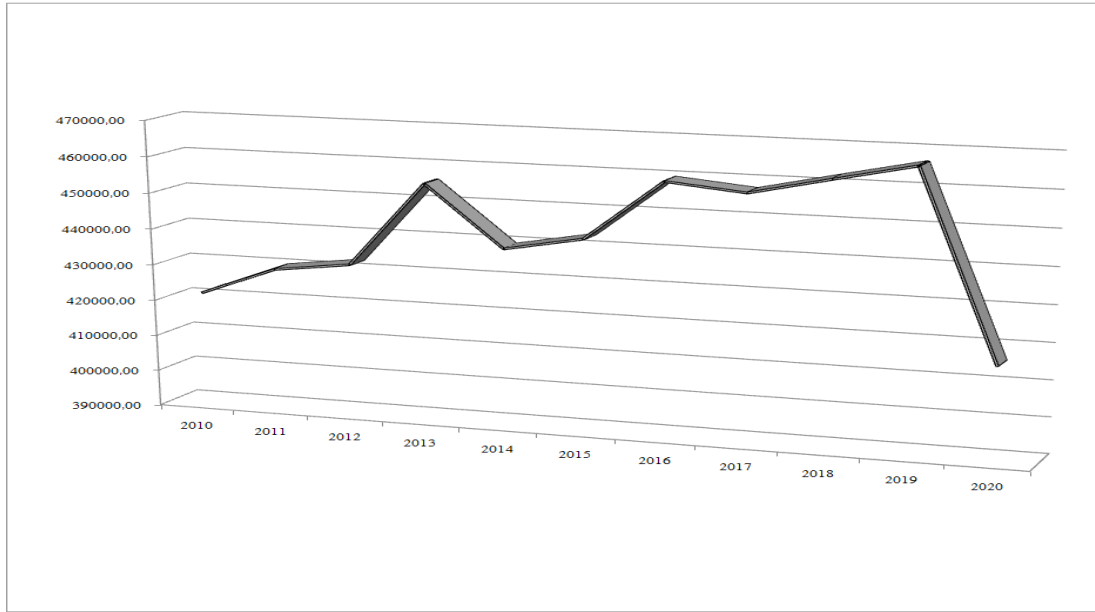
| عدد العاطلين | عدد المشتغلين | عدد الناشطين اقتصاديا | (1000 ×) |
|--------------|---------------|-----------------------|----------|
| 1449         | 11231         | 12730                 | 2019     |
| 1569         | 10661         | 12231                 | 2020     |

المصدر: (ILO, 2021)

وقد أشارت المنظمة العالمية للعمل، كما هو موضح في الجدول السابق، أنه إلى غاية نوفمبر من سنة 2020 بلغ حجم الناشطين اقتصاديا في الجزائر، باحتساب الأفراد القادرين والراغبين في العمل البالغين أكثر من 15 سنة، حدود 12 مليون و231 ألف شخصا، وهو ما يعادل نسبة نشاط 40.3%، أي بتراجع قارب 500 ألف شخصا، وبنسبة 04% بالمقارنة مع ماي 2019، أما عدد المشتغلين فقد بلغ حدود 10 ملايين و661 ألف عامل خلال نفس الفترة أي إلى غاية نوفمبر 2020، وبذلك فيمثل عدد المشتغلون مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان خلال نفس الفترة حدود 35.1%.

وقد أشارت المنظمة أيضا إلى أن يصل عدد العاطلين عن العمل خلال سنة 2020 إلى حدود 01 مليون و569 ألف عاطل عن العمل، أي أن تبلغ نسبة البطالة 12.8%، بعد أن كانت في حدود 11.4% في ماي 2019، وهو ما يؤكد ما تم الإشارة إليه سابقا، حيث أن الأشهر الصعبة التي مرت على المؤسسات خلال سنة 2020، ولا تزال متواصلة خلال سنة 2021 بالنسبة لنشاطات أخرى، قد أثرت بصفة مباشرة على حجم التشغيل في مختلف القطاعات سواء العامة أو الخاصة، حتى لو كان تأثر القطاع العام أقل، فإن القطاع الخاص شهد تراجعا رهيبا في النمو وفي رقم الأعمال والإيرادات المحققة، في مقابل دخول العديد من المؤسسات في دوامة الديون، من خلال عدم القدرة على تسديد الديون السابقة، مع إضافة ديون جديدة، وهو ما دفع العديد منها إلى الاستغناء عن عدد من العمال لمواجهة تبعات أزمة جائحة كورونا، ويعتبر العمال اليوميون، وأصحاب المهن والحرف البسيطة، وكذا العاملون في القطاع غير الرسمي، هم أكثر المتضررين من ذلك، ما أدى إلى تراجع في معدلات التشغيل، وارتفاع في نسبة البطالة، بالرغم من أنها لم تصل إلى المعدلات التي كانت متوقعة لها. أما مجموع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الجزائر، فيمكن توضيحها من خلال ما يلي:

الشكل 8: تطور ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الجزائر خلال الفترة 2010-2020



المصدر: (ILO، 2021)

يظهر من خلال الشكل أن عدد ساعات العمل الأسبوعية في الجزائر تعرف بصفة عامة تزايداً معتبراً، يرجع إلى زيادة عدد مناصب العمل، وبالتالي عدد ساعات العمل لمجموع المشتغلين، كما يُوضَّح تسجيل بعد التراجعات البسيطة خلال فترة الدراسة، بلغت 3.62% بين سنتي 2013 و2014، و0.42% بين سنتي 2016 و2017، في حين أن التراجع الكبير قد سُجِّل بين 2019 و2020 بـ 10.86% وهو معدل معتبر يؤثر على النتائج المحققة والأداء المنتظر، وذلك بفعل أزمة كورونا التي أدت إلى أحالة أكثر من نصف العمال في القطاع العام على عطل استثنائية، مع المحافظة فقط على العدد الكافي لضمان تسيير المؤسسة وعدم تعطيل مصالح المواطنين والإدارة، مع توجيه أغلب القطاعات التي يمكن العمل فيها عن بعد إلى المنازل، مثل قطاعات التعليم والتعليم العالي، وبعض الإدارات الأخرى، إضافة إلى التوقف التام للنشاط في مؤسسات أخرى اقتصادية، سواء عامة أو خاصة، وهو ما قلص حجم ساعات العمل الإجمالية، فتشير إحصائيات المنظمة العالمية للعمل أن ساعات العمل الضائعة خلال وباء كورونا مقارنة بالربع الأخير من سنة 2019 قد بلغت 11.6%، وهو ما يعادل أكثر من 01 مليون و362 ألف دوام كامل بخمسة أيام عمل في الأسبوع (40 ساعة عمل أسبوعياً)، و01 مليون و135 ألف دوام كامل بستة أيام عمل في الأسبوع (48 ساعة عمل أسبوعياً).

وفي إطار مواجهة هذه الصعوبات والتقليل من الآثار السلبية لجائحة كورونا، سواء بالنسبة للأفراد الذين فقدوا عملهم وأصبحوا بطالين، أو بالنسبة للمؤسسات التي تواجه مخاطر كبيرة بفعل ذلك، أقرت الحكومة منحة شهرية بـ 10000 دج للأشخاص الذين تأثرت قدرتهم الشرائية بالأزمة الصحية، وإلغاء بعض الضرائب على الأجور لمن كانت أجورهم أقل من 30000 دج، مع تقديم منحة شهرية بـ 30000 دج لأصحاب الأنشطة الحرة مثل مصففي الشعر، وسائقي سيارات الأجرة، وأصحاب الحرف البسيطة. إضافة إلى إمكانية إنشاء صندوق لدعم الأعمال موجهة للمؤسسات لمساعدتها على الاستمرارية، إضافة إلى المطالبة بتعليق دفع الرسوم المالية وغير المالية، مع إتاحة آجال استحقاق أطول للدفع، وتأجيل الإقرارات الضريبية وتأجيل دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، وتسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب ذوي الوضع المالي الصعب، وتعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقدمة، مع تأجيل سداد أقساط القروض عند استحقاقها، وإعادة جدول ديون عملاء البنوك. (BENSALEM, 2021, p. 359) (منه، 22 جوان 2020، الصفحات 05-07).

لكن يلاحظ أن أغلبية الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة تخص العاملين في القطاع الرسمي، بالرغم من أن أكثر المتضررين من الأزمة الصحية هم المشتغلون بالقطاع غير الرسمي، والعاملون اليوميون، ما يلزم اتخاذ تدابير تحمي هاته الأطراف خصوصا أنها تُمثّل جزءا كبيرا من المشتغلين في الجزائر، ومن ذلك تقييد نظام الحماية الاجتماعية بما يجعله أكثر دعما للفئات الأكثر هشاشة مثل الفقراء، وكبار السن، والأسر التي تعيل أشخاصا ذوي إعاقة، إضافة إلى تقديم العون لعمال الحرف الصغيرة، والعمال غير الرسميين والعمال اليوميين، ممن سُرحوا من مناصب عملهم أو اضطروا لتكهنها بفعل الجائحة (منه، 22 جوان 2020، صفحة 12). كما يجب إطلاق حوار اجتماعي بين الفاعلين في قطاع الشغل، مثل النقابات العمالية، أصحاب العمل، والموظفون، وذلك من أجل الاتفاق على تدابير تُكَيّف وضعية العمل مع وضع الأزمة، من خلال تأطير وتنظيم العمل عن بعد، ونظام العمل بدوام جزئي، مع مراجعة معدل أجر الساعات الإضافية في القطاع الخاص والعام خصوصا في الأنشطة الحيوية (BENSALEM, 2021, p. 359).

وفي دراسة قام بها موقع Emploitic & CACI (2021, pp. 04-08) المتخصص بالتوظيف في الجزائر بالاشتراك مع عدد من المؤسسات على المستوى الوطني، توصلت إلى أنه خلال سنة 2020، تأثر التوظيف فيما يقارب 64% من المؤسسات بفعل أزمة كورونا، حيث أن 26% من عمليات التوظيف قد أجلت، و24% قد جمدت، و14% قد ألغيت تماما. مع الإشارة إلى أن 74% من مؤسسات قطاع الخدمات قد ألغت أو جمدت أو أجلت التوظيف، باعتباره القطاع الأكثر تضررا من الجائحة، ليليه قطاع البناء الذي شهدت 70% من مؤسساته انعكاسات سلبية واضحة على عمليات التوظيف بها، في حين كان قطاع الصناعة أكثر تحملا بتأجيل أو تجميد حوالي 52% من عمليات التوظيف التي كانت مخططة.

أما خلال سنة 2021، وبعد مجموع الإجراءات والسياسات المسطرة والمنتظرة من الحكومة، تعمل 47% من المؤسسات التي كانت محل الدراسة إلى الحفاظ على اليد العاملة التي لديها، في مقابل التخطيط لتقليص من فرق العمل في 15% منها بسبب الأضرار والخسائر التي تكبدتها بفعل الجائحة. في حين تخطط 38% من المؤسسات المستطلعة لزيادة عدد العمال، وهي المؤسسات التي استطاعت التكيف والصمود في وجه الأزمة الصحية، والتي تكون قد مثلت لها هذه الأخيرة فرصة للنمو والتوسع.

وفي حين أن مستويات التأثير كانت مختلفة من قطاع إلى آخر، مع منح الأولوية في الحفاظ على اليد العاملة الحالية، فإن 45% من المؤسسات في القطاع الصناعي قد أبدت رغبتها وتخطيطها في توظيف اليد العاملة خلال سنة 2021، أما قطاع التوزيع فيتوقع أن تتجه 40% من مؤسساته نحو زيادة اليد العاملة خلال نفس السنة، لتأتي 32% من مؤسسات الخدمات في هذا الاتجاه أيضا.

أما من ناحية الحجم، فقد أفادت 31% من المؤسسات المصغرة المستجوبة بأنها تعلم على زيادة عمالها في سنة 2021، مقابل 19% عبرت عن تقليصها لعدد العمال خلال نفس السنة، وفي نفس الوقت، أشارت 42% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الاستطلاع أنها ستزيد من عمالها، في مقابل 14% ستقلص منهم، أما المؤسسات الكبيرة، فإن 39% تخطط لتعزيز فرق عملها، في حين 12% ستقلص منها.

وبالرغم من أن هذه الأرقام كانت ناتجة عن استطلاع قام به الموقع المتخصص في التوظيف على مستوى عينة عشوائية ضمت حوالي 700 مؤسسة من مختلف الأحجام، وفي مختلف مناطق الوطن، فلا تعد هذه الإحصائيات ذات تعميم على بقية المؤسسات، حيث أن الآفاق المنتظرة على مستوى التشغيل خلال سنة 2021، والسنوات القليلة القادمة، يبقى دائما مرتبطا بتطور الوضعية الوبائية وما يرافقها من إجراءات وسياسات تخص العمل الميداني والعمل عند بُعد، إضافة إلى إعادة فتح النشاطات التي كانت مغلقة بفعل الجائحة، والأهم من ذلك كيفية تعامل الحكومة مع المستجدات والصعوبات القادمة، بالاستفادة مما ظهر خلال الأزمة، وأوله ضرورة التسريع الجاد في وتيرة عملية التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية للمحروقات وما يرتبط بها من مخططات، وفي نفس الوقت، إعادة ترتيب الأولويات في القطاعات والأعمال لمواجهة أي أزمة مستقبلا.

## 6. خاتمة:

- يعتبر التشغيل من محاور السياسات العامة للدول بصفة مستمرة، حيث تسمح لها بضمان الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، وفي نفس الوقت تساهم في ترقية المجتمع وتطويره، من خلال السعي إلى تقليص معدلات البطالة. وتعمل الجزائر في هذا الإطار على وضع العديد من البرامج والآليات التي تهدف إلى زيادة معدلات التشغيل سواء بصفة مباشرة، أو من خلال تشجيع إنشاء المشاريع التي ستساهم في ذلك، وهدفت الدراسة إلى تحليل واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، وتوصلت إلى **النتائج التالية:**
- ✓ تعرف الجزائر زيادة في عدد الناشطين اقتصاديا بصفة متواصلة، مع تسجيل زيادة في عدد المشتغلين بصفة عامة، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا، ولا تزال معدلات التشغيل متدنية مقارنة بالمعدلات العالمية، مع تسجيل زيادة في معدل البطالة.
  - ✓ بالرغم من زيادة التشغيل في أوساط الإناث في السنوات الأخيرة، إلا أن فئة الذكور لا تزال تُمثّل أكبر نسبة من المشتغلين بما يقارب الضعف، وفي نفس الوقت تسجل معدلات بطالة عالية في أوساط الإناث، تصل أحيانا إلى ضعف متوسط البطالة الوطني.
  - ✓ يرتبط التشغيل في الجزائر بصفة كبيرة بأسعار المحروقات، كون الاقتصاد لا يزال يعاني التبعية لهذا القطاع، وكل البرامج المسطرة تخضع للتقلبات في أسعار السوق العالمية، فكلما ارتفعت زاد معدل التشغيل، والعكس صحيح، حيث تقوم الدولة بتوقيف عمليات التوظيف، وتوقيف المشاريع.
  - ✓ يمتص القطاع الخاص حجما كبيرا من اليد العاملة، ويشكل نسبة كبيرة من حجم التشغيل الإجمالي بما يفوق ما متوسطه 65%، في مقابل ما يقارب 35% للقطاع العام، وتعتبر هذه النسبة كبيرة مقارنة بالمعدل العالمي للتشغيل في القطاع العام، مقابل طاقات مهدورة للقطاع الخاص في ذلك الذي يعد غير كاف.
  - ✓ يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأول في الجزائر من حيث حجم التشغيل، حيث يضم 55-60% من المشتغلين، في مقابل استقرار نسبي في قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة، بالرغم من أن معدلاتهم منخفضة نسبيا، وذلك بسبب ارتباطهما أساسا بالمشاريع والخطط المسطرة من قبل الدولة، بناء على إيراداتها من المحروقات. في حين يسجل القطاع الفلاحي أقل نسبة من التشغيل مع تراجع سنوي لها، وهو ما يعد نقطة سلبية في مسار التنويع الاقتصادي.
  - ✓ يشتغل العامل في الجزائر إما لحسابه الخاص، أو في منصب عمل دائم، أو عن طريق عقد مؤقت، وفي حين يلاحظ تسجيل ارتفاع في مساهمة المناصب الدائمة والعمل للحساب الشخصي في حجم التشغيل الإجمالي بفعل مسابقات التوظيف في القطاع العام، وتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية، فإن العقود المؤقتة تشهد تراجعا بفعل تعليق العقود التي تمنحها آليات تشغيل الشباب بسبب سياسة التقشف المعتمدة من الدولة.
  - ✓ بالرغم من الزيادة المسجلة في معدلات الانتساب إلى نظام الحماية الاجتماعية، إلا أن النسبة تبقى جد كبيرة مقارنة بعدد الأفراد غير المنتسبين، وذلك بسبب اتساع مجال العمل غير الرسمي في الجزائر والذي يضم حجما كبيرا من المشتغلين.
  - ✓ تأثر التشغيل في الجزائر بجائحة كورونا حيث سجل تراجعاً معتبراً خلال سنة 2020 وذلك بفعل سياسات الغلق وتوقيف النشاطات التي اعتمدتها الدولة في إطار اجراءات مكافحة الجائحة، إضافة إلى الركود الاقتصادي المسجل قبل سنة من الجائحة واستمر طوال سنة 2020.
  - ✓ عرفت الجزائر سنة 2020 انخفاضا في عدد الناشطين اقتصاديا وعدد المشتغلين في مقابل زيادة معدل البطالة الذي تجاوز 12%، مع تسجيل تراجع كبير في عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين بما يقارب 11% مقارنة بسنة 2019.

✓ بالرغم من استمرار الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المصاحبة لأزمة كورونا، فإن الخطط المنتظرة من المؤسسات لسنة 2021 تختلف باختلاف قطاع نشاط المؤسسة وحجمها، ومدى تأثرها بالأزمة، ففي حين تتوجه العديد من المؤسسات إلى تقليص حجم العمالة لديها، وقامت بإلغاء أو تجميد التوظيف على مستواها، هناك مؤسسات أخرى تخطط للرفع من عدد عمالها خلال سنة 2021 بناء على ما حققته من نمو خلال الجائحة، خصوصا لبعض المنتجين الذين أتيحت لهم الفرصة للتوسع.

لا تزال وضعية التشغيل في الجزائر خلال المدى القصير مبهمة نوعا ما، حيث أنها تعتمد على الاجراءات والسياسات التي ستخدها الحكومة لدعم الاقتصاد، ومن بين التوصيات المقترحة:

➤ تقديم مزيد من الدعم للمؤسسات المتأثرة بالجائحة، خصوصا المؤسسات المصغرة والصغيرة، والتي تعتبر الأقل قدرة على النجاح في تحطيم الأزمة، وذلك للحفاظ على مناصب العمل بها.

➤ الاستعجال في تطوير وتنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي التي تسعى الجزائر لتبنيها، حيث أن الخروج من تبعية قطاع المحروقات أصبح ضرورة حتمية، لفتح المجال أمام مختلف القطاعات الاقتصادية، عمومية أو خاصة، للنمو والتوسع، مما يساهم في مضاعفة حجم التشغيل.

➤ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المجالات التي تسمح بخلق مناصب جديدة، خصوصا في القطاعات ذات التوجهات العالمية الجديدة، مثل إدارة النفايات، الطاقات المتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع حتمية التغيير في القطاعات التقليدية للرفع من فعاليتها وعلى رأسها الفلاحة، الصناعة، والسياحة.

➤ العمل بجدية على ضم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وتنظيمه تدريجيا بما يتيح له امتصاص عدد أكبر من العاطلين عن العمل، والمساهمة في تقليص معدلات البطالة، وفي نفس الوقت المحافظة على حقوق العامل والمجتمع ضمن إطار قانوني.

➤ مراجعة تنظيم اجراءات ومناصب العمل مع ظهور اختيارات أخرى في طريقة التشغيل فرضتها الجائحة، إضافة إلى قطاعات عمل معاصرة استلزمها الأزمة.

➤ تشجيع مفهوم العمل عن بعد في القطاعات والمجالات التي تسمح بذلك، من أجل ضمان استمرار سير المؤسسات، بما يسمح بعدم تقليص أو تسريح العمل من جهة، والحفاظ على صحة العمال والموظفين من جهة أخرى.

➤ ضرورة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص، خاصة التي تملك وضعية مالية جيدة، في الحفاظ على مناصب العمل لديها، ولو كان ذلك عن طريق تحمّل خسائر على المدى القصير في مقابل عدم تسريح العمال، وذلك في إطار مفهوم المؤسسة المواطنة وتبنيها للمسؤوليتها الاجتماعية.

## 7. قائمة المراجع:

- الأمير عبد القادر حفوظة، و حسام غرداين. (2017). آليات وبرامج السياسات العمومة للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية). مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 01 (04)، 106-122.
- حسين برياطي، و نبيلة مسيلتي. (2018). إشكالية البطالة وآليات التشغيل. مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 02 (01)، 143-161.
- خالد منه. (22 جوان 2020). التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) في الجزائر. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- زهرة سيد أعمر، و أسماء بللعماء. (2020). قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر - الآثار والاجراءات. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 04 (02)، 137-157.
- سهام عجاس. (2016). واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة - دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، 02 (06)، 226-259.
- صلاح الدين بولعراس. (2020). الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 163-182.
- عبد الحليم جلال. (2017). اتجاهات سوق العمل في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، 12 (02)، 275-296.
- عمرة مهديد. (2018). تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 02 (09)، 1164-1177.
- مروة كرامة، فاطمة رحال، و أنفال حدة خبيزة. (2020). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا. مجلة التمكين الاجتماعي، 02 (02)، 310-332.
- مهدي حطاب، و آسيا الشريف. (2019). واقع الشغل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 16 (02)، 127-141.
- نبيل بن عديدة. (2020). انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص، 153-162.
- Ahmed GHOUATI. (2019). Politiques d'emploi et insertion des jeunes diplômés en Algérie. *Revue PHRONESIS*. 47-34، 08 (04-03)،
- Aicha BOUALLI و Kouider BOUTALEB. (2016). Les dispositifs d'aide à l'emploi et à l'insertion des jeunes dans le marché du travail en Algérie: portée et limites. *Les publications de la Recherches Gouvernance & Economie Sociale*. 70-47، (03)
- Emploitic و CACI. (2021). *étude perspectives de recrutement au 1er semestre 2021*. Emploitic & CACI.
- ILO official website of International Labour Organization: <https://ilostat.ilo.org/data/> من ilodatabase. (2021). 08 20، 2021،
- Kamel BENSALAM. (2021). Impact de la pandémie du covid-19 sur le marché du travail algérien. *Revue droit de travail et emploi*. 361-345، 06 (01)،

ONS) .mai 2019 .(Activité ,Emploi & Chomage .Algérie.

Yacine MILIANI .(2020) .Etude de l'impact de la dépense publique sur l'emploi en Algérie entre 2000-2016 .Revue Algérienne d'Economie et gestion 270-247 ،(01) 14 ،